صمود المرأة السورية خلال الحرب دراسة تحليلية

د. علي أسعد بركات*

الملخص

إن البحث في أوضاع المرأة وسبل تمكينها وتخصيصها باهتمامٍ مركّز، لا يعني أن قضاياها منفصلة عن قضية الوطن بأكمله، وأن معاناتها من منعكسات الحرب الكارثية على سورية لا تعني تحويل صورة واقعها إلى أزمةٍ إنسانيةٍ منفصلةٍ تستوجب الإغاثة والإعانة بمعزلٍ عن التوجه العام لمعالجة مجمل الظروف التي عانى منها جميع المواطنين في سورية.

استند البحث في فرضياتها إلى أن الوصول إلى تمكين المرأة السورية لا يتم إلا بخلق بيئة تمكينية ضمن سياسات التنمية دون تمييز، وهذا التمكين يؤدي إلى زيادة مشاركة المرأة في التنمية.

وقد تناول البحث ضمن مطالبه: مفهوم التمكين، المرأة وقوة العمل، المرأة الريفية، أثر الحرب التي مرت بها سورية في صحة الإناث والأمهات، والمشاركة المجتمعية للمرأة (قصص نجاح).

وخلص البحث إلى الاقتراحات الآتية:

1. إيجاد فرص عمل وتوسيع الخيارات أمام النساء في جميع مجالات التعليم والاقتصاد والقانون والسياسية والصحة لضمان مشاركتهن الفعّالة في جميع ميادين الحياة للنهوض بالمجتمع الآن ومستقبلاً.
2. تقديم برامج تدريبية لتمكين المرأة اقتصادياً وتدريبها على استخدام التقنيات الحديثة مثل المعلومات ومهارات التواصل الاجتماعي.
3. مشاركة المرأة في المجتمع المدني ليكون لها دور فاعل في هذه التنظيمات.
4. تفعيل قوانين حقوق المرأة واستصدار قوانين جديدة تضمن المساواة مع الرجل.
5. التصدي بقوة للتيار الإسلامي المتشدد الذي يهدف لجعل مكانة المرأة دون مكانة الرجل.

* كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة دمشق.

The Syrian Woman' Withstand during War An Analytical Study

Dr. Ali Assad Barakaat*

Abstract

Researching the situation of women and ways of empowering and allocating them with focused attention does not mean that their issues are separate from the cause of the entire country including all citizens in Syria.

The research based its hypotheses on that access to the empowerment of Syrian women can only be achieved by creating an enabling environment within development policies without discrimination, and this empowerment leads to increased participation of women in development.

The research dealt with its demands: the concept of empowerment, women and the labor force, rural women, the impact of the war that Syria went through on the health of females and mothers, and the social participation of women (success stories).

The research concluded with the following suggestions:

1. Creating job opportunities and expanding options for women in all areas of education, economy, law, politics and health to ensure their effective participation in all spheres of life to advance society now and in the future.
2. Providing training programs to empower women economically and train them to use modern technologies such as information and social communication skills.

* Faculty of human Sciences and Arts - Damascus university.

3. The participation of women in civil society to have an active role in these organizations.
4. Activating women's rights laws and issuing new laws that guarantee equality with men.
5. Firmly confronting the radical Islamist movement, which aims to make women their position without men.

المقدمة:

إن البحث في أوضاع المرأة وسبل تمكينها وتخصيصها باهتمامٍ مركّز، لا يعني أن قضاياها منفصلة عن قضية الوطن بأكمله، وأن معاناتها من منعكسات الحرب الكارثية على سورية لا تعني تحويل صورة واقعها إلى أزمةٍ إنسانيةٍ منفصلةٍ تستوجب الإغاثة والإعانة بمعزلٍ عن التوجه العام لمعالجة مجمل الظروف التي عانى منها جميع المواطنين في سورية.

ومن ثمَّ فإن هذا التخصيص في الرصد والتحليل لأوضاعها وأوضاع الأسر التي تعيلها استوجبته ضرورة بلورة الجهود وتنسيق الآليات الوطنية وتشبيك الهيئات المجتمعية للنهوض مجدداً بها وبأدوارها كون المرأة تمثّل المكوّن الرئيس والحيوي من مكونات المجتمع في سورية وأحد أهم حوامل التقدم والارتقاء والاستقرار.

أولاً: مشكلة البحث وتساؤلاته:

إن مرور سورية ومنذ مطلع العام 2011 بحرب حادة، انعكست آثارها بشكل جسيم في مختلف جوانب الأداء التنموي، لا سيما ما اتصل منها برأس المال البشري والاجتماعي والاقتصادي. ومما زاد من حدة الحرب واستمرارها وتعميق تداعياتها التدخلات الخارجية والضغط السياسي والحصار الاقتصادي والعقوبات الجائرة والحملات الإعلامية التي تتبنى وجهة نظر معادية لاستقرار المجتمع السوري، وأمانه، وتطوره، إن هذا الوضع أثر بشكل كبير، وسوف يؤثر، سلبا في مسار عملية التنمية وتحقيق مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

ومن ثمَّ تتطلب ظروف الحرب الراهنة بذل جهد بحثي مضاعف في سبيل إعداد سياسات وطنية وبرامج تتكامل فيها الجهود الوطنية، وتستهدف تقوية المرأة، وتمكينها، والتركيز على معالجة المشكلات الراهنة التي تواجهها ،وبخاصة المرأة المعيلة لأسرتها، والفتيات اللواتي تعرضن للعنف والأذى وذلك من منطلق الحاجة إلى استهداف قضايا النساء من مناحي متعددة ،والتي تعد بين أهم الأولويات في سورية.

التساؤل البحثي:

من المعروف أن سورية قد حققت عبر العقود الماضية ارتقاءً ملحوظاً في جميع ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ونجحت في تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية وبخاصة في مجالات التعليم والصحة وتوفير الخدمات والتحسين البيئي وتخفيض معدلات الفقر وتحقيق الأمن الغذائي ،وتوفير الحماية الاجتماعية لجميع الفئات من

خلال السياسات التخطيطية الشاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ،والتي تمثّلت في مؤشرات وبيانات عكست ارتقاء معدلات التقدم المُحْرَزِ في مختلف المناحي والمجالات.

وهنا يكمن التساؤل الرئيس للبحث وهو إلى أي حد انعكست الآثار المأساوية للحرب على أوضاع المرأة السورية؟

ثانياً: فرضيات البحث:

1- إن الوصول إلى تمكين المرأة السورية لا يتم إلا بخلق بيئة تمكينية ضمن سياسات التنمية بكافة أشكالها دون تمييز.

2- تؤمن عملية تمكين المرأة تحقيق اعتمادها على ذاتها ومشاركتها في التنمية والقضاء على مظاهر ضعفها وتمييزها من الرجل.

ثالثاً: منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي الإحصائي من خلال وصف كافة الدلالات الخاصة بالظاهرة المدروسة ،وتحديدها ،وتعريفها.

المطلب الاول: مفهوم التمكين:

عملية تعزيز القدرات والارتقاء بواقع الإنسان (رجلاً أو امرأة) لمعرفة حقوقها وحقوقه، وواجبات كل منهما وتوفير الوسائل الثقافية والمادية والمعنوية والتعليمية لتمكينها من المشاركة في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد على مستوى الأسرة وعلى مستوى الحياة بعامة.

ويعدُّ عقد الثمانينات بداية الجهود الموجهة لتمكين المرأة بهدف تحقيق الاعتماد على الذات والاستقلال الاقتصادي ،حيث اعتمدت سياسات جديدة واتخذت تدابير ترمي إلى منح المرأة المساواة في فرص التعليم والتدريب والمساواة في الحصول على الموارد والتحكم فيها والحق في المشاركة في السلطة واتخاذ القرارات، فاعتمد منهج التمكين كسياسة وعنصر مهم من عناصر الخطط والبرامج الإنمائية القائمة، و يمكن وصف التمكين بأنه العملية التي بواسطتها تصبح النساء قادرات على تعرف أوضاعهن بحيث يتمكَنَّ من اكتساب المهارة والخبرة ويطورن قدراتهن بالاعتماد على الذات[1]. ويقوم التمكين على ثلاثة مظاهر مترابطة وهي:

1- **مظهر القدرة على power to:** يمكِّن النساء من المشاركة بنشاط في صنع القرارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
2- **مظهر القدرة مع power with:** الذي يمكِّن النساء من تنظيم أنفسهن مع غيرهن من النساء من أجل تحقيق أهداف مشتركة.
3- **مظهر القدرة في power within:** الذي يمكن النساء من أن يصبحن أكثر وعياً وثقة بالنفس. [2]

ويعدُّ تمكين المرأة وتحسين وضعها هدفين مهمين في حد ذاتهما وضروريين لتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق المساواة والإنصاف بين الرجل والمرأة، وتمكينها من تحقيق إمكاناتها كاملة، وإشراكها تماماً في عملية إقرار السياسات وصنع القرار في جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية بصفتها صانعة قرار ومشاركة ومستفيدة، وتحقيقاً لهذه الغايات يجب على:

المسؤولين:

العمل بقوة لمكافحة التمييز بين الجنسين في الأسرة، ونشر التوعية باستخدام وسائل الإعلام المختلفة خصوصاً التلفاز فيما يتعلق بالأدوار الجديدة للمرأة والرجل في المجتمع تسليط الضوء على إشكاليات المرأة.

الحكومة:

1-وضع نهج متكامل للاحتياجات الصحية والتعليمية والاجتماعية الخاصة بالبنات.

2-وضع سياسات لإشراك المرأة بشكل موسع في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية على مستوى صنع القرار الاستراتيجي والعمل على تنفيذ هذه السياسات والإشراف عليها.

3-تشجيع المساواة في اشتراك المرأة والرجل في جميع مجالات المسؤوليات الأسرية والمنزلية بما في ذلك الحسّ بالمسؤولية في الأبوة والسلوك الجنسي والإنجابي ومنع الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي وتقاسم كل من الإدارة والإسهام فيما يتعلق بدخل الأسرة ورعاية الأطفال.

4-إدخال الأفكار المعاصرة فيما يخص الأدوار الجديدة للرجل والمرأة في الأسرة والمجتمع ضمن سياسات التربية والتعليم بدءاً من دور الحضانة وانتهاء بالجامعات.

5-البحث في إدخال تغييرات على قوانين الدولة وسياساتها خصوصاً قانون الأحوال الشخصية لضمان إعالة الرجال لأطفالهم وأسرهم. [3]

6-وضع سياسات جديدة لحماية المرأة من العنف الأسري والاجتماعي.

الرجل:

القيام بدور رئيس في تحقيق المساواة بين الجنسين لتمتعه بسلطة مسيطرة في جميع مجالات الحياة تقريباً وفي مختلف المجتمعات.

الآباء والدارسون:

العمل على نشر الوعي، وكفالة غرس الأفكار التي تحمل الاحترام للنساء والبنات كأشخاص يتمتعْنَ بالمساواة في نفوس البنين منذ الصغر وأصغر سن ممكنة.

مجالات تمكين المرأة:

تتركز هذه المجالات في التعليم – المعلومات– الوضع الاقتصادي والقانوني والحقوقي والسياسي والاجتماعي والوضع الصحي وفي عملية اتخاذ القرار.

الطلب الاول: المرأة والفقر:

تعرضت الحياة البشرية وسبل المعيشة إلى خسائر كبيرة من خلال تأثير الحرب في الاقتصاد وتدمير البنى التحتية التي أدت إلى تراجع مستويات توفير الخدمات وتعطيل عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،وخسارة ما كان قد تم إحرازه من مكاسب من خلال العقود التي سبقت الحرب، الأمر الذي حتم توجيه الجهود إلى إعداد برامج

تستهدف توفير الخدمات الأساسية والتي كانت تشكّل مصدراً لمعيشة الناس وبخاصة للفئات الهشة، وأهمها النساء وبخاصة المعيلات للأسر، وكذلك للفئات الشابة من اليافعين واليافعات وذوات الاحتياجات الخاصة والمسنين والمسنات. وكذلك توجيه المساعي إلى خفض معدلات البطالة وتوفير المساعدات إلى ملايين الأشخاص كما ورد في خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام 2015، وخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2016.

كما كان للحرب التي مرت بها سورية لأكثر من ثماني سنوات أثراً سلبياً في الجهود التنموية المبذولة خلال عدة عقود للحد من الفقر، فبالإضافة إلى تعثر الاستمرار في تنفيذ بعض البرامج والمشاريع ومنها البرنامج الوطني للحد من الفقر (2006-2011)، والذي تم تنسيقه بين هيئة تخطيط الدولة مع الجهات التنفيذية والتي هي وزارة الزراعة والشؤون الاجتماعية والعمل، والذي استهدف توفير القروض والتشغيل والتأهيل والتدريب .فقد تعرضت العديد من المناطق لاعتداءات متكررة من قبل مجموعات إرهابية مسلحة مارست مختلف صنوف الأفعال الإجرامية الغريبة عن المجتمع السوري، من قتل وخطف وتشريد وتهجير للسكان وسرقة ممتلكاتهم وحرق مواسمهم ومحاصيلهم الزراعية ،والاستيلاء على وسائل إنتاجهم وثرواتهم الحيوانية .. ولقد طالت هذه الجرائم مختلف شرائح المجتمع السوري إلا أن آثارها كانت أشد ضرراً في شريحتي النساء والأطفال.

كما كان للعقوبات الاقتصادية أثر بالغ في الشعب السوري، وعلى الأخص النساء بسبب تراجع فعالية المشاريع الدولية الموجهة للحد من الفقر.

ولابد لنا من التنوية إلى استجابات الحكومة السورية لمعالجة تفاقم الفقر، حيث اعتمدت الدولة جملة من السياسات والأدوات، وهي:

- الاستهداف المباشر عن طريق تحديد الفئات المشمولة بالمساعدات الإنسانية المباشرة (توفير المواد الغذائية والرعاية الصحية) مثل الأسر المهجّرة والإناث الفقيرات. ويعتمد شكل الاستهداف على الإغاثة الطارئة دون الهدف التنموي. باعتبار أن ضخامة حجم المشكلة أدت إلى زيادة التوجه للاستهداف الإغاثي بشكلٍ أكبر من خدمات الرعاية الاجتماعية للفئات الأكثر هشاشة من الإناث والمسنات وذوات الإعاقة والنساء الحوامل أو المرضعات اللواتي عانين من سوء التغذية مع أطفالهن.
- الاستهداف المستند إلى توصيف للفقر ويتمثّل في التدخل على أساس صفات الفقراء والفئات الأكثر احتياجاً اجتماعياً. وهذا النوع من الاستهداف غير المباشر قد يكون بناءً على معايير تم توصيفها لتحديد فئات المستهدفين والمستهدفات.

وتوفير بعض المزايا حسب الاحتياج الفعلي. ويعتمد نجاح هذه المقاربة على قدرة القائمين على برامج المساعدة من التصدي لهذه الإشكاليات.

- بناء منظومة الحماية الاجتماعية على أساس مختلط في برامج قصيرة المدى إغاثية تعتمد على المتابعة في برامج المساعدات الإغاثية الطارئة للأسر وربط ذلك التخطيط وتكامله مع برامج متوسطة المدى لها صفة الاستدامة التنموية.
- تعزيز برامج تستهدف توجيه العمل الأهلي نحو الإغاثة الإنتاجية لتمكين الأسر
- للعمل الإغاثي ،وما يترافق معه من سلبيات توفير بيئة تشريعية وعملية مساعدة لتطوير والإناث من خلال تطوير المهارات والقدرات الإنتاجية وتطوير آليات منح المساعدات من الشكل العيني إلى الإنتاجي.
- متابعة أدوار القطاع الأهلي وضبط العمل للتغلب على ثقافةٍ ترسخت خلال الحرب بالتوجه التمويل متناهي الصغر ،لاسيما لجهة الوصول للفئات الأكثر هشاشة (المستهدفة بالتمويل الأصغر).

وفي مجال تعزيز قدرات المرأة وتمكينها في قوة العمل:

- التوسع في تخطيط المشاريع متناهية الصغر للمرأة في الريف والحضر ،وتوفير شروط تحققها المادية واللوجستية والتدريبية مثل: مشاريع تنمية المرأة الريفية في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، مشروع التنمية الريفية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
- **التحول نحو الإغاثة الإنتاجية:** من خلال تطوير المهارات والقدرات الإنتاجية وتطوير آليات منح المساعدات من الشكل العيني إلى الاستهداف، مثل: مشاريع التدريب المنتهي بالتشغيل والتي قامت بها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
- تحديد معايير استهداف الشرائح الفقيرة والهشة لإعادة توجيه الدعم المادي للنساء وللأسر وتعزيز خدمات الرعاية والتمكين للجرحى وأسر الشهداء.
- بناء قاعدة بيانات مستحقي الدعم ،وإصدار البطاقة الذكية ومنحها، والتي تسمح بوصول المعونة النقدية المباشرة للأفراد الفقراء والأسر والنساء من غير القادرين على العمل والمصنفين ضمن الفقر المدقع.
- تعزيز خدمات الرعاية والتمكين للجرحى وأسر الشهداء (تعليم – صحة – نقدي– تدريب مهني).

- تم تصميم برنامج تدريب مأجور وفق مدخلات ومخرجات محددة (مشروع دعم الخريجين الجدد والذي تنفذه وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل)، يستهدف الأوائل من الخريجين الجدد في الجامعات والمعاهد وفق اختصاصات محددة وبأهداف متعددة ذات أبعاد اجتماعية وتنموية، ويهدف بمخرجه النهائي لتزويد هؤلاء الخرجين بمهارات عملية وخبرات تزيد من إمكانية تأمين دخولهم السلس لسوق العمل، وذلك وفق احتياجات الوزارة والجهات التابعة لها، ويتم العمل على استكمال إجراءات إقراره.

الصعوبات التي تواجه تنفيذ البرامج والفعاليات :

- تعدد التبعية الإدارية والمالية للمشاريع المنفذة لتمكين المرأة والحدِّ من الفقر قد أدى إلى تكرار المشاريع وتشتت التمويل والتنفيذ وحصر المخرجات.
- هنالك حاجة ماسة إلى تعديل بعض المواد في قانون العلاقات الزراعية التي تحتاج لتعديل وضرورة تحديثها بحيث تصبح داعمة ومساندة لعمل المرأة الزراعي.
- تأثير بعض العادات والتقاليد الاجتماعية الموروثة (مكان المرأة هو بيتها، عدم مخالطة الذكور، ..) التي تعيق الجهود المجتمعية المبذولة في تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً، الأمر الذي أسهم في بقاء وجود الفجوة النوعية في التعليم ولا سيما في الريف على الرغم من تقلصها نسبياً في السنوات الأخيرة، واستمرار حالات تنازل المرأة عن حقها الشرعي والقانوني في ميراث الأرض الزراعية في بعض المناطق الريفية.
- صعوبة قياس أثر الجهود المبذولة لتمكين المرأة الريفية اقتصادياً بمعزل عن أسرتها، لا سيما في ظل عدم استقلاليتها الاقتصادية بعيداً عن الرجل (الأب، الزوج، الأخ، ..)، إضافة إلى عدم اعتبار عملها في الأرض الزراعية عملاً مأجوراً.
- على الرغم من أهمية تركيز برامج تمكين المرأة والحد من الفقر على المناطق الريفية والمنفذة من قبل وزارتي الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، إلا أن هناك حاجة ملحة لتأمين شمولية هذه البرامج النساء الفقيرات في المدن، ولا سيما اللواتي يعشن على أطرافها في العشوائيات.

المطلب الثاني: المرأة وقوة العمل:

كان للحرب التي مرت على سورية وقع شديد على الاقتصاد، فقد أدت الحرب إلى تعطيل تطور العجلة الاقتصادية وتعثّر تنفيذ البرامج التنموية وتسببت في خسارات ماديةٍ

فادحةٍ في القطاعات الإنتاجية الرئيسة، فقد عانت العديد من المراكز والمناطق الصناعية من الخراب والدمار وكذلك تم تخريب المنشآت الإنتاجية والقطاعات الاقتصادية الرئيسة التي كانت تشكل المصدر الأساسي لمعيشة الناس وقد كان قطاع الزراعة يستحوذ على 42% من فرص العمل في المناطق الريفية قبل الحرب، إلا أنه أصبح يوفر فرص عمل محدودة بعد الحرب مما أدى إلى شح الموارد الطبيعية والبيئية على نطاق واسع.

فقد عانت سورية من تراجع إنتاج القطاع الزراعي ،وكذلك قطاع النقل والاتصالات، بالإضافة إلى خسارة الأصول الرأسمالية واستنزاف المدخرات وضعف الاستثمارات وانخفاض قيمة الصرف لليرة السورية، ومحدودية التجارة بين سورية والدول المجاورة، وبالمجمل فقد تسببت الحرب في غلاء الأسعار وزيادة نسبة من يعانون الفقر، وغالبيتهم من الإناث اللواتي عانين من منعكسات كل تلك النتائج، وعلى الأخص الفقر وعدم القدرة على تأمين الاحتياجات الغذائية لأنفسهن وأسرهن، وأصبحن يعتمدن على المساعدات الغذائية في معيشتهن ومعيشة أسرهن.

كما تأثرت شبكات الأمان الاجتماعي الخاص بالنساء اللواتي كنَّ بحاجةٍ للدعم، وكذلك الفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة والنساء والأطفال.

وكان لسياسات الاقتصاد الكلي على مدى العقدين السابقين أثر إيجابي على الأداء الاقتصادي، إذ بلغت نسبة نمو الناتج المحلي السنوي ما يقرب من 5،1% على الرغم من الهزات الاقتصادية أصابت العالم والمنطقة فقد نجحت سورية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة في مجال الاقتصاد وعلى الأخص في مجال الحد من سوء التغذية (انظر التقرير الوطني الثاني للأهداف الإنمائية الألفية، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، 2009).

وقد خسر السوريون نتيجة الأعمال الإرهابية التي قام بها المسلحون عدداً هائلا من فرص العمل جراء تدمير المصانع والمنشآت وسرقة محتوياها كما حصل في أكثر من محافظة سورية، ومثال ذلك ما حصل لمعامل ومصانع محافظة حلب ومؤسساتها الإنتاجية والاقتصادية والخدمية، حيث استهدف الإرهابيون هذه المنشآت وقاموا بسرقتها ونقلها إلى تركيا، كما قاموا بالاستيلاء على المحاصيل الزراعية أو حرقها، وحرموا المزارعين من التوجه إلى حقولهم بقطع الطرقات أو تخريبها أو جعلها غير آمنة عبر استهدافها بقذائف الهاون أو القناصة أو الألغام الأرضية.

ونظراً لسيطرة بعض المجموعات الإرهابية المسلحة في بعض المناطق اضطر الأهالي للنزوح وإغلاق أو تعطيل أعمالهم الاعتيادية وأنشطتهم الاقتصادية والخدمية ..

مما أدى إلى ارتفاع كبير جداً في معدلات البطالة وتشير التقديرات الأولية غير الرسمية إلى أن معدلات البطلة بين الذكور قد ارتفعت في إطار الحرب إلى معدلات غير مسبوقة حيث ارتفعت من 14.9% عام 2011 إلى 36% عام 2013، كما بلغت 57.7% عام 2014 حسب ما ورد في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشكل معدل البطالة لدى الإناث حوالي ثلاثة أضعاف معدل البطالة لدى الذكور، ووصل عدد السكان العاطلين عن العمل ما يقرب من 3.7 مليون شخص حسب تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية كما ارتفع معدل الإعالة الاقتصادية، وتردت الظروف المعيشية لمجموعات كبيرة من السكان، وتعرّضت الحالة المعيشية للتدهور لملايين من الأشخاص من الذين دخلوا في دائرة الفقر.

كما كان للعقوبات الاقتصادية الخارجية المفروضة على الشعب السوري الأثر المباشر في التسبب بتوقف سير خطوط الإنتاج في العديد من المنشآت الاقتصادية الخاصة والعامة بسبب فقدان بعض المواد الأولية الداخلة في عملية الإنتاج، أو عدم توفر بعض قطع الغيار اللازمة لإصلاح بعض الآلات .. الأمر الذي أدى إلى إقفال آلاف الورش الإنتاجية الخاصة ،وتسريح عدد كبير من العمال والعاملات في القطاع الخاص. كما أدى إلى انخفاض الإنتاجية في مؤسسات القطاع العام التي احتفظت بقوة عملها واستمرت في صرف الرواتب لعمالها على الرغم من توقف العمل فيها.

الصعوبات والتحديات التي تواجه تمكين المرأة الاقتصادي بشكلٍ عام :

على الرغم من أن الآلاف من الإناث العاملات وصاحبات العمل في سورية قد نجحن في تأسيس مشاريعهن الخاصة وإدارتها، واستطعن تطوير أنفسهن اجتماعياً وأصبحن صاحبات قرار في أسرهن ومشاريعهن الإنتاجية والاستثمارية، وحققن نجاحهن نتيجة جهودهن الخاصة وجهود الدولة والمؤسسات والهيئات التي وفرت لهن الخبرة الفنية في مجال تأسيس المشاريع والتي حصلن عليها عن طريق التدريب و تراكم الخبرات لديهن، بالإضافة إلى الإصرار والطموح لديهن والرغبة الحقيقة بالنجاح إلا أن هناك عقبات عديدة ما تزال تواجههن وتجعلهن يترددن عند التفكير بتأسيس أو امتلاك مشروع صغير وإدارته، ويعود السبب إلى وجود بعض العقبات التي تقف أحيانا عائقاً أمام طموحهن، ومن بينها:

- استمرار الآثار السلبية لبعض الموروثات التقليدية المرتبطة بالعادات والتقاليد والتي رسمت صورة أدوار الإناث النمطية وانعكست سلبياً على دور المرأة الاقتصادي، وحدّت من أهميته الحيوية أو نجاحه.

- كثرة الأعباء الملقاة على كاهل الإناث في الريف والحضر في تحملها المسؤوليات العائلية المتعددة والأدوار النمطية ،والتي تصبح عبئاً كبيراً يعيق إدماجها في عملية التنمية.
- ضعف الاستقلالية الاقتصادية للمرأة داخل أسرتها مقارنة باستقلالية الرجل، والذي يجعل من موارد المرأة الاقتصادية التي تمتلكها أو تحصل عليها نتيجة نشاطها الاقتصادي مورداً لا يعود بشكل مباشر على المرأة ذاتها وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً إلا فيما ندر.
- ضعف البيئة الاستثمارية في المشاريع التي تؤسسها المرأة والذي يشكّل أحياناً عائقا أمام فرص الاستثمار لكل من المرأة والرجل على حد سواء.
- لم تعد غزارة الإنتاج في العديد من المشاريع الزراعية الإنتاجية الصغيرة ومتناهية الصغر التي تديرها النساء في ظل الحرب تتفق مع قدرة الأسواق المحلية على الاستيعاب أو التصريف.
- إن غالبية المصارف تطلب ضمانات عقارية مقابل منحها للقروض إلا أن ندرة امتلاك الإناث في سورية وبخاصة في الريف الأراضي والعقارات بسبب إحجام الأسر عن توريث الإناث الأراضي من تركة والديها لأسباب عديدة تتعلق بالمواقف الاجتماعية الموروثة على الرغم من أن الشرع والقانون يؤكدان توريث الأنثى للأرض وضمن حصص وأنصبةٍ محددة، فقد أدى ذلك الوضع المتمثل في قلة امتلاك الإناث للأراضي والعقارات إلى عدم تمكنها من الاستفادة من القروض ومن فرص تأسيس المشاريع الخاصة بها، والتي يمكنها أن تولّد الدخل الخاص بها وتدعم أسرتها أو قد تعيلها من المشروع.
- هنالك موقف سائد يرتبط بالمواقف والاتجاهات الاجتماعية السائدة وهو أنه وحتى في حال حصول الإناث على القروض فإن غالبيتهن يستثمرن تلك القروض التي يحصلن عليها في تلبية احتياجات الأسرة والتي لا ترتبط بمشاريع لتوليد مزيد من الدخل لها ،بل لدعم أولادها وتزويجهم أو للإنفاق الأسري، أو قد تنفقها أحياناً على المشروعات الصغيرة النمطية المتعارف عليها تاريخيا على أنها من اختصاص المرأة كالغزل والنسيج والصناعات الغذائية والتراثية .. مما يكرس الدور النمطي لها، ويسهم مجتمعها الأسري المحيط بها على تشجيعها على ممارسة مثل هذه المهن ويبعدها عن المهن الأخرى بحجة عدم مناسبتها مع قدرتها على التجديد

والمغامرة أو تحمل المجازفة أو المخاطرة في استثمار القروض في مهن لا تليق أو لا تناسبها اجتماعياً.

- على الرغم من عدم تمييز القانون السوري في الأجْر بين المرأة والرجل فإنه لايزال هناك نسبة قليلة من النساء يعملن بأجر أقل من الرجل، وبخاصة في الورش الصغيرة أو في الأعمال الزراعية.
- إن التخوف والحرج من الفشل والذي قد يواجه الإناث في مرحلة التخطيط للمشروعات الخاصة بهن يجعلهن يترددن ويحجمن عن المغامرة، كونهن غير مدربات على اقتحام ميادين العمل بالجرأة والمواجهة للمجتمع ومواقفه والتي قد تكون سلبية منها، ذلك الشعور المرتبط بأساليب التربية والتنشئة القائمة على مواقف قيمية تقليدية من أدوار الإناث في المجتمع، والتي تشير إلى أن الرجل قادر على القيام بالأمور التي لا تستطيع المرأة القيام بها، ولاسيما الأمور والمهمات ذات العلاقة بالأموال والربح والخسارة. لذلك نجد المرأة تتردد كثيراً قبل البدء بالمشروع.
- إن ندرة مشروعات التدريب والتأهيل سابقاً فيما يخص التأهيل المادي والنفسي الموجه للإناث قد أثّر سلباً في إقدام المرأة بجرأة على تأسيس المشاريع الخاصة بها، الأمر الذي يوجب توفير تدريبات خاصة مادية ونفسية وفكرية للإناث اللواتي يتقدمن لأخذ القروض وبطلبات تأسيس المشاريع لإعدادهن لهذه المهمة البناءة والإيجابية، ولكي تؤدي هذه القروض هدفها بالتمكين الحقيقي للمرأة ولا تبقى مجرد خدمة مالية فقط.
- إن ربحية المشاريع المتناهية الصغر محدود جداً وغير مغرية، لأن المرأة تنخرط في أنشطة تقليدية وبأساليب تقليدية ،حيث تميل المرأة إلى نشاط متواضع من حيث رأس المال والتكنولوجيا المستخدمة فيه مما يعود عليها بربح محدود جداً.
- ميل غالبية النساء إلى المشاريع المنزلية وإلى النشاط الإنتاجي والتسويقي الذي لا يحتاج إلى تنقل أو مغادرة المنزل ،وهذا يقود المنتج إلى محدودية التصريف والتسويق وضعف المنافس.

المطلب الثالث: المرأة الريفية: إهمال .. تعدد أدوار .. اضطهاد:

لقد عانت جميع فئات الشعب وجميع المواطنين في سورية من الحرب الكارثية والخطيرة التي أحاطت بجميع الجوانب والجهات، وأدت إلى خسارات في الأرواح

والممتلكات كما أدت إلى تهجير ملايين من المواطنين ذكوراً وإناثاً ونزوح معظم أهالي الريف إلى المدن والمناطق الحضرية وإلى خارج القطر أحياناً.

ولا شك أن النزوح والتهجير الإجباري قد ترك أثاراً عميقة تنعكس في جملة مناحي الحياة الاجتماعية والأسرية والاقتصادية. إلا أن الإناث كن أكثر الفئات تأثراً وتضرراً بنتائج الحرب لأنهن عانين من تشتت إقامتهن وتشتت أسرهن وفقدان أو نزوح أو تهجير أولادهن وأزواجهن وأهاليهن وفقدان أنواع السند والأمان والضمان والكفالة الاجتماعية التي كانت تعوض لهن ما يخسرن من نتائج جهودهن في العمل والزراعة والأعمال التقليدية.

من هنا فإن الأنثى الريفية هي أكثر الفئات تعرضاً للأذى من المناحي السابقة الذكر بالإضافة إلى إمكانية تعرضها للأذى والعنف والاغتصاب والرضوخ لأوامر الإرهابيين الذين فرضوا نمطاً قاسياً ومغايراً من الحياة على الريفيات.

في السابق كانت مساهمات المرأة الريفية لا تتجاوز إطار العمل الأسري وملكية الأراضي الأسرية التي تعمل فيها دون أجر في معظم الأحيان كما بينت نسب توزعات عمل المرأة حسب ما يدعى (الحالة العملية) التي يتبين فيها مستوى تقاضي المرأة الريفية الأجر عن عملها الإنتاجي. حيث بينت الإحصاءات وعلى مدى عقود طويلة استمرار ظاهرة عمل المرأة دون أجر لدى ذويها وأسرتها ولدى الآخرين من الأقرباء والمعارف.

وقد انعكس ذلك عليها تعباً وإرهاقاً ومسؤوليات تضاف إلى مسؤولياتها الأسرية في الإنجاب وفي تربية الأولاد والقيام بالمهام الأسرية المنزلية في إعداد المنتجات الغذائية وبعض المنتجات التقليدية من خياطة وحياكة وتطريز وغيرها من المنتجات الشائعة في كل منطقة.

وقد تولد عن ضعف إسهامات الإناث في العمل المأجور أو العمل في القطاعات الرسمية واقع اقتصادي ومادي ضعيف لدى الإناث من الشابات أو ربات الأسر حيث لا يعود عملهن عليهن بالعائدية المادية على الرغم من ضخامة الأعباء والمشاركة الحقيقية في جميع الأعمال الزراعية ،والتي تبينت في المسوح والدراسات التي استقصت توزع عمل الإناث حسب الأعباء والأعمال الزراعية، حيث تقوم المرأة الريفية بالبذار والتعشيب والحصاد كما تقوم بمهام رعاية الحيوانات الأليفة في الأسرة ويختص الرجل في الريف بالحراثة والتسويق، من هنا فإن عائدية عملها لا تعود عليها وإنما تدخل في نطاق النفقات الأسرية ولا تحتسب ملكيتها لها كما لا تحتسب عائديتها في الدخل القومي أو الإنتاج التنموي بعامة.

التحديات والفجوات الجندرية التي واجهت المرأة الريفية وأدوارها:

تتمثل مختلف أنواع الضغوط الاجتماعية والتحديات في مظاهر ومناحي عديدة تبرز من خلالها الفجوات الجندرية المتعددة ،والتي تنعكس على حياة المرأة وأدوارها وإنتاجيتها، ومنها ما يأتي:

تعدد أدوار المرأة الريفية:

1) الدور الإنجابي:

ويشمل معظم المسؤوليات التي تلقى على عاتق المرأة من إنجاب وتربية الأطفال وإدارة الأسرة وزراعة الحقل الملحق بالمنزل والزراعة في الحقول التابعة للأسرة أو المأجورة.

كما تقوم المرأة بالأعباء الأسرية والإسهامات في رعاية أفراد الأسرة وكبار السن.

2) الدور الاجتماعي:

ويتضمن الإسهام في الجهود والمبادرات التطوعية والانضمام إلى اللجان والمؤسسات والتنظيمات فهو دور يتنامى مع ازدياد وعي المرأة بأهمية مشاركتها في الحياة الاجتماعية وانعكاس ذلك على شخصيتها وقدرتها على الوصول إلى المعلومات والتدريبات والقروض والخدمات بأنواعها.

3) الدور الإنتاجي:

ويتضمن العمل في مجال الزراعة بمختلف أعبائها والعمل في الصناعات الغذائية من المنتجات الزراعية وكذلك بعض الصناعات التقليدية والنسيجية والحرفية الأخرى.

كانت إسهامات المرأة الريفية سابقاً لا تتجاوز إطار العمل الأسري وملكية الأراضي الأسرية التي تعمل فيها دون أجر في معظم الأحيان ،كما بينت نسب توزعات عمل المرأة حسب ما يدعى (الحالة العملية) التي يتبين فيها مستوى تقاضي المرأة الريفية الأجر عن عملها الإنتاجي. حيث بينت الإحصاءات وعلى مدى عقود طويلة استمرار ظاهرة عمل المرأة دون أجر لدى ذويها وأسرتها ولدى الآخرين من الأقرباء والمعارف.

وقد تولد عن ضعف إسهامات الإناث في العمل المأجور أو العمل في القطاعات الرسمية واقع اقتصادي ومادي ضعيف لدى الإناث من الشابات أو ربات الأسر، حيث لا يعود عملهن عليهن بالعائدية المادية على الرغم من ضخامة الأعباء والمشاركة الحقيقية في جميع الأعمال الزراعية والتي تبينت في المسوح والدراسات التي استقصت توزع عمل الإناث حسب الأعباء والأعمال الزراعية، حيث تقوم المرأة الريفية بالبذار والتعشيب والحصاد كما تقوم بمهام رعاية الحيوانات الأليفة في الأسرة ويختص الرجل

في الريف بالحراثة والتسويق من هنا فإن عائدية عملها لا تعود عليها وإنما تدخل في نطاق النفقات الأسرية ولا تحتسب ملكيتها لها كما لا تحتسب عائديتها في الدخل القومي أو الإنتاج التنموي بعامة.

ولا شك أن النزوح والتهجير الإجباري قد ترك أثاراً عميقة تنعكس في جملة مناحي الحياة الاجتماعية والأسرية والاقتصادية. إلا أن الإناث وبخاصة الريفيات كن أكثر الفئات تأثراً وتضرراُ بنتائج الحرب ،لأنهن عانين من تشتت إقامتهن وتشتت أسرهن وفقدان أو نزوح أو تهجير أولادهن وأزواجهن وأهاليهن وفقدان أنواع السند والأمان والضمان والكفالة الاجتماعية التي كانت تعوض لهن ما يخسرن من نتائج جهودهن في العمل والزراعة والأعمال التقليدية. بالإضافة إلى إمكانية تعرضها للأذى والعنف والاغتصاب والرضوخ لأوامر الإرهابيين الذين فرضوا نمطاً قاسياً ومغايراً من الحياة على الريفيات.

المطلب الرابع: أثر الحرب التي مرت بها سورية في صحة الإناث والأمهات:

بما أن الإناث والأمهات والأطفال هن أكثر الفئات هشاشة وتعرضاً للأضرار والمخاطر أثناء الأزمات، فقد أثّر تردي الأوضاع الصحية ونقص الخدمات أو انعدامها في سنوات الحرب السابقة التي مرت في سورية على الواقع الصحي للإناث والأمهات اللواتي أصابهن الأذى الفادح.

فقد قامت الجهات الإرهابية المسلحة ومنذ بداية الحرب بتدمير المشافي والمراكز الطبية والصيدليات والمخابر أو الاستيلاء عليها وسرقة محتوياتها بالإضافة إلى تدمير أو سرقة سيارات الإسعاف واستهداف الكادر الطبي العامل في المجال الصحي بالقتل والخطف والتشريد والتهديد، وكذلك استهداف المنشآت الصحية حتى في المناطق الآمنة والبعيدة عن سيطرة الجماعات الإرهابية بقذائف الهاون أو العمليات التفجيرية أو الانتحارية لمنعها من مواصلة عملها في تقديم الخدمات الصحية للمواطنين.

كما تم استهداف معظم معامل الأدوية، وتدميرها، وسرقتها، والتي كانت تؤمّن ما يقرب من 90% من حاجة المواطنين من الأدوية ،الأمر الذي نجم عنه نقص كبير في الأدوية والمستلزمات الطبية وأدى إلى ارتفاع أسعارها.

تم تدمير 62 مستشفى وخروج 669 مركزاً صحياً عن الخدمة، وتوقفت العديد من المراكز عن أداء دورها في توفير الخدمات، وذلك نتيجة اضطراب الوضع الأمني فيها وصعوبة وصول العناصر الطبية إليها.

أما فيما يخص الكادر الطبي ومقدمي الرعاية الصحية والخدمات بأنواعها من أطباء وقابلات وممرضات وممرضين فقد نقصت أعدادهم بشكل كبير نتيجة خروجهم ونزوحهم أو تهجيرهم داخلياً وخارجياً. كما أنه من المؤلم تعرض المختصين والعاملين في الحقل الطبي إلى الأذى أو الاستشهاد فقد تم استشهاد 89 شهيداً في الحقل الطبي و111 جريحاً و26 من المخطوفين.

- تناقص عدد الأطباء في الاختصاصات المختلفة من (31194) طبيباً عاماً 2010 إلى (29200) طبيب عام 2016.
- كما تراجع عدد القابلات العاملات من (6094) إلى (4283) في الفترة نفسها.
- وتناقص عدد الممرضات من (33959) إلى (30507)، وأدى ذلك إلى صعوبات في تقديم الخدمات الصحية وتخديم المناطق البعيدة.

وعلى الرغم من عدم توفر إحصائيات دقيقة ومؤشرات رقميةٍ حول الوضع الصحي في جميع جوانبه إلا أنه يمكن ملاحظة بعض المشكلات والتغيرات في السلوكيات الصحية وطبيعة الخدمات ومستوياتها. ومنها:

- ارتفاع كلفة الخدمات الصحية وأسعار الأدوية الذي أثر سلباً في طلب الخدمة الطبية عند الحاجة وازدياد عدد الأفراد الذين يلجؤون للصيادلة طلباً للدواء والمشورات دون التوجه للأطباء.
- نقص القدرة الاقتصادية لدى العائلات وبخاصة التي فقدت معيلها وأصبحت الأم هي المعيلة مما أدى إلى وضع أولويات للإنفاق لم يكن من ضمنها تعزيز الصحة والخدمات الوقائية.
- دخول العمل الإغاثي لمحاولة سد الثغرة الناجمة عن نقص الإمكانيات المادية للعائلات ونقص الكوادر الصحية أظهر مشكلات أخرى تتعلق بنوعية الخدمات المقدمة وعدم الالتزام بالبروتوكولات والمعايير ،مما أدى لظهور مشكلات جديدة كارتفاع نسبة القيصريات عند الولادة، فقد كانت نسبة القيصريات لا تتجاوز 20% عام 2009 وارتفعت هذه النسبة في المشافي العامة حتى قاربت 43% وأصبحت في الكثير من المشافي الخاصة فوق 75% خلال 2016.
- على الرغم من الجهود الحكومية المبذولة في التعويض السريع لمواطنيها لتلبية احتياجاتهم الصحية المجانية وحتى فيما يخص الأمراض المزمنة والخطيرة والمكلفة، إلا أن ظروف الحرب الحالية أحدثت خللاً كبيراً في وصول جميع المواطنين ومن جميع المناطق، ولا سيما الإناث لهذه الخدمات الصحية وفي ظل

عدم إمكانية إجراء المسوح وعدم موثوقية الأرقام تزداد الخشية من تراجع المؤشرات الصحية التي عملت سورية على تطويرها وتحسينها لعدة عقود، وكانت قريبة جداً من تحقيق ما قد رسمته لبلوغ أهداف الألفية الإنمائية.

المطلب الخامس: المشاركة المجتمعية ..... المرأة السورية قصص نجاح:

إن حضور المرأة في سورية في مواقع القرار وإسهامها في العمل السياسي والقيادي هي مسألة تتعدى المؤشرات الرقمية والصيغ الكمية لأعداد الإناث في المواقع العليا لصنع القرار كما هو مألوف في أدبيات العلوم والبحوث الاجتماعية والسياسية. حيث لابد من وضع تلك المؤشرات الكمية والكيفية في سياقها التاريخي وفي ضوء التأثير والفاعلية الحقيقية لمشاركة المرأة الفعلية في مواقع القرار.

وإذا كانت مشاركة المرأة في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية هي الصورة الأعلى لتمتع المرأة بمواطنيتها وممارسة حقوقها وواجباتها، فإن المشاركة الفعلية للمرأة في صنع القرار في سورية تتسع دائرتها لتشمل كل حلقة من الحلقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في بنى الدولة ومؤسساتها التنظيمية والاجتماعية، وهذا ما سوف يتبين في تنامي أعداد الإناث في المواقع القيادية والإدارية في جميع مجالات العمل والحياة.

فمن المنظور الحقوقي والأطر الدستورية والتشريعية، تمت كفالة مساواة المرأة بالرجل في المواطنة، وفي الإسهام الفعال والكامل في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

فقد أكد دستور الجمهورية العربية السورية الذي صدر عام 1973 حقوق المرأة ومشاركتها وكان في مقدمتها حق المرأة في تقلد المناصب القيادية ومباشرة الوظائف في المراتب العليا وكذلك حق الترشيح والاقتراع والانتخاب إلى الهيئات النيابية والمناصب القيادية في مؤسسات الدولة.

وقدد أكد تلك الحقوق مجدداً دستور الجمهورية العربية السورية النافذ بتاريخ 2012/2/27 وجاء تقويماً للمسيرة التقدمية وتجسيداً للعمليات واستجابة للتحولات والمتغيرات، ومصدراً لتشريعاتها وذلك من خلال حماية منظومة الحقوق الإنسانية وتحقيقاً للعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والمواطنة وحماية حقوق المرأة وضمان العدل والإنصاف لها، حيث تضمن في مواده ما يكفل ذلك. ففي المادة /3/ يؤكد الدستور أن المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات، لا تمايز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

وفي المادة /4/ تكفل الدولة مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين وتؤكد المادة /34/ أن لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وينظم القانون ذلك في إطار المبادئ الاجتماعية كما تفيد المادة التاسعة عشر بما يأتي / يقوم المجتمع في الجمهورية العربية السورية على أساس التضامن والتكافل واحترام مبادئ العدالة الاجتماعية والحرية والمساواة وصيانة الكرامة الإنسانية لكل فرد.

وتجسيداً لذلك التوجه الحضاري فقد تم تعيين سيدة في منصب نائب رئيس الجمهورية، كما تم تعيين سيدة مستشارة سياسية وإعلامية في رئاسة الجمهورية. كما تم تعيين مستشارة في الشؤون الثقافية، وتبوأت الإناث منذ عام 2005 منصب عضو القيادة القطرية في حزب البعث العربي الاشتراكي وأصبح عددهن اثنتان من أصل 15 عضواً.

كما تنامى حضورها وتم توسيع مشاركتها في عضوية اللجنة المركزية وفي جميع قيادات الفروع الحزبية وقيادات الشعب والفرق الحزبية.

وقد كانت سيدة قد تولت منصب أمينة عامة في الحزب الشيوعي السوري وأصبحت عضواً في القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية، كما تم في إطار قانون الأحزاب الجديد الذي صدر في عام 2011 تولي الإناث رئاسة الأحزاب حتى وصل عددهن إلى ثلاث إناث، وكما تم تعيين أنثى في منصب رئيس الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش.

«الإناث في السلطة التنفيذية:

من المعروف أنه وفي سورية منذ السبعينات تولت سيدة منصب وزيرة الثقافة واستمرت مدة تزيد عن ربع قرن في أداء دورها القيادي المتميز، ثم تم تعيين وزيرات في وزارات التعليم العالي ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة المغتربين ووزارة السياحة، وأصبح عددهن في الحكومة الحالية عام 2017 أربع وزيرات وشكلت نسبتهن 7% ومن اللافت أن إحدى الوزيرات تتمثل في عضوية ثلاث لجان من أصل أربع من اللجان الوزارية التابعة لرئاسة مجلس الوزراء.

«حضور المرأة السورية في السلطة التشريعية :

إذا كانت المشاركة السياسية هي الفعل الأكثر تطوراً ومسؤولية فإن حضور المرأة في السلطة التشريعية يمثل ذروة النشاط السياسي من حيث أهميته في التأثير والفاعلية ومدى قربه من صنع القرارات والسياسات ودراسة التشريعات وتعديلها وإقرارها بهدف إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

وإن حضور المرأة في السلطة التشريعية يعد أهم صور التقدم الاجتماعي ويجسد المناخ السياسي والثقافي الذي كفل حقوق المرأة في المواطنة والتعبير والمشاركة في جميع مجالات الحياة.

فلقد حصلت المرأة في سورية على حق الانتخاب منذ عام 1949 ثم منحت في إطار دستور عام 1953 حق الترشيح إلى المجلس النيابي ودخلت أول امرأة البرلمان في سورية عام 1971 حيث كان مجلس تعيين حازت المرأة فيه على أربعة مقاعد.

وقام المجلس بصياغة الدستور الذي حدد سبل انتخاب المجلس التشريعي الذي يلي والذي استمد شرعيته عبر استفتاء شعبي عام 1973، واستناداً إلى الدستور الذي كفل حق الترشيح والانتخاب للمرأة والرجل على حد سواء تم انتخاب خمس سيدات من أصل المجموع البالغ (187) أي بنسبة (2.7%). ثم بدأ عدد إناث مجلس الشعب يتنامى إلى أن وصل في الدور التشريعي الثامن إلى (30) أنثى من أصل (250) أي بنسبة (12%) ثم وصل عدد الإناث في الدور التشريعي العاشر إلى (31) أنثى وشكلن نسبة (12.4%). نسبة أعضاء مجلس الشعب الإناث حسب الدور التشريعي

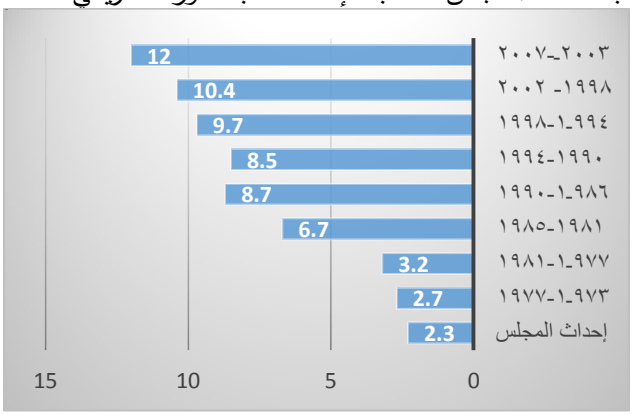

المصدر: تقرير أوضاع المرأة في الجمهورية العربية السورية الديموغرافيا، المشاركة السياسية، المشاركة الاقتصادية، العنف ضد المرأة ،صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، اليونيفيل 2004

ولقد كان من اللافت للانتباه إقبال الإناث على الترشيح في سورية حيث تقدمت أعداد كبيرة من الإناث لترشيح أنفسهن، وصلت في الدور التشريعي السادس إلى ما يزيد عن /500/ سيدة ووصلت في الدور التشريعي الثامن إلى /849/مرشحة مقابل /10405/مرشحاً أي بنسبة (8%) من أصل المجموع الكلي، ووصل عددهن في الدور

التشريعي الأخير عام 2016 إلى 1700 مرشحة فازت من بينهن (31) مرشحة بعضوية مجلس الشعب وشكلن نسبة (12,4%).

وإن دلَّ هذا الأمر على شيء فهو يدل على امتلاك المرشحات الثقة بأنفسهن وقدرتهن على المشاركة في الحياة السياسية وكما يدل على تقبل المناخ الاجتماعي لحضور المرأة الفاعل نتيجة نجاح النساء بالقيام بأدوارهن في الدورات التشريعية لمجلس الشعب واكتسابهن للثقة والاحترام وقد تجسد ذلك الموقف الاجتماعي الإيجابي من مشاركة المرأة في السلطة التشريعية، في نيل مرشحتين في مدينة دمشق أعلى الأصوات الانتخابية في كل من انتخابات الدور التشريعي السادس والدور التشريعي السابع للمجلس ،وهذا يعد مؤشراً على أن التغيير الاجتماعي والمواقف الداعمة للمرأة من قبل القيادة السياسية قد لامست القناعات وتركت آثارها في القيم و المفاهيم والاتجاهات.

وفي سابقةٍ من نوعها في البرلمانات العربية تم عام 2016 تولي سيدة رئيسة مجلس الشعب. كما انتخبت سيدة لأول مرة في مكتب مجلس الشعب أمينة للسر وأُعيد انتخابها عام 2007.

وتشارك الإناث في عضوية جميع اللجان الدائمة لمجلس الشعب والبالغ عددها (17) لجنة وقد ترأست اثنتان من أعضاء مجلس الشعب لجنتين هي لجنة حقوق المرأة والطفل ولجنة أسر الشهداء والضحايا كما تشغل الإناث منصب مقررٍ في سبع لجان.

توزع أعضاء مجلس الشعب الإناث في الدور التشريعي لعام 2016 حسب المحافظات

على أية حال فإن الحضور الفاعل والحقيقي للإناث في مجلس الشعب وغيرها من المجالات السياسية لا يتمثل فقط في المؤشرات الكمية التي تبين تنامي أعداد المرشحات والمنتخبات، بل يتبين في المناخ الثقافي وتقبل المجتمع لذلك الحضور وتأييده كما يتمثل في ثقة القيادة بأدوار المرأة ومشاركتها وتعزيز ثقة المرأة بنفسها.

« حضور المرأة في السلطة القضائية:

تعد سورية من أوائل الدول العربية التي تولت فيها الإناث منصب القضاء، حيث لم يميز قانون السلطة القضائية بالمرسوم التشريعي رقم /98/ لعام 1961 بين النساء والرجال وتتمكن المرأة تولي القضاء مثلها مثل الرجل ،حيث لم يحدد المرسوم شرطاً أن يكون القاضي ذكراً وتخضع الأنثى القاضية إلى الشروط في التعيين والترقية والتعويض وجميع الحقوق والواجبات.

وقد تتالى عدد القاضيات منذ عام 1975 حتى وصل عام 1991 إلى (64) قاضية، ثم وصل عام 2003 إلى (152) قاضية مقابل (1094) قاضٍ أي بنسبة 12%، ثم وصل عددهن عام 2011 ال (240) قاضية شكلن نسبة 15% وهذه التعيينات تشمل مجالات القضاء المدني والجنائي والجزائي في جميع درجاته ومستوياته.

كما شغلت قاضية منصب عضو محكمة دستورية عليا وفقا للمرسوم التشريعي رقم 173 لعام 2012، والمحكمة الدستورية العليا تشمل من ضمن مهامها الإشراف على انتخاب رئيس الجمهورية وتنظيم الإجراءات الخاصة بذلك.

وتبوأت المرأة مناصب كثيرة في السلك القضائي: عضو في مجلس القضاء الأعلى، منصب محامي عام، رئيس محكمة استئناف مدني، رئيس غرفة في محكمة النقض، قاضي إحالة، ورئيس محكمة إحالة ورئيس لمحكمة البداية ،وقاضي تحقيق، رئيس محكمة استئناف مدنية وجزاء، قاضي صلح مدني، وقاضي صلح جزاء، ومستشار في محاكم الاستئناف المدني والجزائي، ورئيس محكمة الأحداث.

وقد تم التخطيط للارتقاء بأداء القضاة فتم إعداد دورات تدريبية للقضاة ذكوراً وإناثاً وقد كانت نسبة الإناث من أصل المجموع الذين تدربوا 27.3%.

أما عدد المحاميات فقد ازداد عددهن باطراد حيث كان مجموع المحاميات عام (2007) 2680 محامية، ووصل عام (2008) إلى 2956 ثم بلغ عددهن 3285 في عام 2009، وازداد عددهن في عام 2010 إلى (4765) ،حيث شكلن بنسبة 20% من أصل المجموع العام البالغ (25046) من محاميي الجمهورية العربية السورية. كما بلغ عددهن 5107 عام 2013، و5356 عام 2014، و5215 عام 2015.

وقد شاركت المرأة في صياغة الدستور الجديد في إطار لجنة وطنية قانونية سياسية تضم 3 نساء من أصل 29 عضواً هم أعضاء لجنة مراجعة الدستور وتعديله.

«حضور المرأة في السلك الدبلوماسي :

من الأمور التي تدعو للفخر في سورية أنه قد تم تعيين سفيرة عام 1986 لتكون أول سفيرة يتم تعيينها في مستوى الوطن العربي كله، ثقة من القيادة السياسية في سورية بقدرات المرأة على تمثيل بلادها في الخارج، ثم بدأ عدد السفيرات يتنامى كما ازداد عدد الإناث في السلك الدبلوماسي حتى وصل إلى 35% في الدورة الدبلوماسية لعام 2007 بعد أن كانت النسبة 30% في الدورة الدبلوماسية لعام 2004.

«تمثيل المرأة في المستوى النقابي :

شكلت الإناث في اتحاد الطلبة نسبة 45%. وتبلغ نسبة تمثيل الإناث في الهيئات الإدارية للاتحاد في مستوى الكليات ما يقارب 45%، وفي قيادات الفروع الداخلية والخارجية ما يقارب 30%، وفي المكتب التنفيذي 20%، كما ترأست فتاة فرع اتحاد الطلبة في جامعة تشرين.

وبلغت نسبة الإناث في إدارة مجالس المحافظات 8%، وفي مجالس البلدات 4%.

وقد شغلت عام 1995 سيدة منصب عضوية المكتب التنفيذي في الاتحاد العام لنقابات العمال.

كما شغلت سيدة منصب عضوية اتحاد شبيبة الثورة عام 2005 رئيسة لمكتب التنمية والعمل التطوعي المركزي.

أما في نقابة المهندسين فقد تم تعيين مهندسة في موقع نائب نقيب المهندسين، وكذلك تعيين سيدة في موقع نقيب المهندسين الزراعيين ،وسيدة في منصب نقيب أطباء الأسنان، وأخرى نقيب للفنانين، وتتمثل النساء في مجلس نقابة المهندسين بنسبة 10%، وفي المؤتمر العام 8% عام 2006.

ومن النساء من حملن السلاح كتفاً بكتف مع رجال الوطن، وكان منهن الشهيدات التي نعتز بهن كنساء سوريات دافعن عن الأرض والعرض ،وكنّ مثالاً يحتذى به، وعليه كان لدينا الآلاف من النساء كخولة بنت الأزور العربية الأصيلة، وعليه نرى أن المرأة السورية أظهرت خلال هذه الحرب صموداً كبيراً وانتصرت وقهرت هؤلاء الإرهابيين العملاء والخونة من عرب وأجانب.

الخلاصة والمقترحات:

إن هذا البحث استهدف بناء قاعدةٍ معرفية يمكن أن يتم الاستناد إليها في إعداد البرنامج والسياسات الوطنية لدعم المرأة وتمكينها وتعزيز صمودها ومعالجة أوضاعها، وعلى الأخص تلك التي استجدت في إطار الحرب التي مرت على سورية وتركت آثاراً

مأساويةً في المرأة والمجتمع وفي مسارات التقدم في مختلف أبعاده الاجتماعية والاقتصادية.

وقد اتجه التحليل للمعطيات إلى توضيح ما كان قد تم إحرازه من تقدّمٍ في مسارات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في سورية باتجاه النهوض بواقع المرأة وتمكينها، ومن ثمة التركيز على آثار الحرب الكارثية التي طالت مختلف مناحي الحياة، وأثرت في أوضاع المرأة والأسر، لتحديد أولويات الاحتياجات في مجال الحماية والرعاية وتوفير الخدمات والتمكين.

من هنا فقد تضمّن البحث المعدّ التوصيف الدقيق والموثّق للجهود التي بذلت في إطار الخطط الوطنية وبرامج التنمية المستدامة في سورية، ثم تم إبراز الفجوات الجندرية التي نجمت عن عوامل عديدة يتعلق معظمها بالموروثات الثقافية والمواقف والمفاهيم التي كانت سائدة حول المرأة وأدوارها ومن التفاوت في إيصال الخدمات والبرامج الاستهدافية.

كما تم السعي في هذا البحث لإبراز جهود الدولة والآليات الوطنية والمجتمعية في معالجة الأوضاع المستجدة والحد من آثارها ومنعكساتها وتأمين الظروف المواتية لتحقيق الصمود والاستقرار وصولاً إلى تحقيق التعافي الاجتماعي والاقتصادي الوطني وإعادة الإعمار. وإبراز أهمية تعزيز أدوار المرأة التي أسهمت في ذلك التعافي وفي تحقيق التماسك الاجتماعي الذي يعزز الاستقرار والأمان.

وأخيراً لابد من بعض المقترحات:

1) لابد من إيجاد فرص عمل وتوسيع الخيارات أمام النساء في جميع مجالات التعليم والاقتصاد والقانون والسياسية والصحة لضمان مشاركتهن الفعّالة في جميع ميادين الحياة للنهوض بالمجتمع الآن ومستقبلاً.
2) تقديم برامج تدريبية لتمكين المرأة اقتصادياً وتدريبها على استخدام التقنيات الحديثة مثل المعلومات ومهارات التواصل الاجتماعي.
3) مشاركة المرأة في المجتمع المدني ليكون لها دور فاعل في هذه التنظيمات.
4) تفعيل قوانين حقوق المرأة واستصدار قوانين جديدة تضمن المساواة مع الرجل.
5) التصدي بقوة للتيار الإسلامي المتشدد الذي يهدف لجعل المرأة مكانتها دون الرجل.

المراجع:

1. التقرير الوطني للتنمية المستدامة، هيئة التخطيط والتعاون الدولي،2018.
2. البرنامج الوطني لدعم وتمكين المرأة في سورية، الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان،2017.
3. المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2011.
4. حمد، راغدة – الجندر داخل الأسرة والمجتمع، سلسلة كتب برنامج التنمية الثقافية– مديرية تعليم الكبار والتنمية الثقافية – الجمهورية العربية السورية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صندوق الأمم المتحدة للسكان– دمشق – 2003. ص 5.
5. فهيمة شرف الدين– ورقة مقدمة إلى الندوة الإقليمية حول النوع الاجتماعي والتنمية في تونس– مركز الدراسات أمان، المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة– شبكة الإنترنت
http://www.amanjordan.org/aman_studdies 200.
6. موجز المؤتمر الدولي للسكان والتنمية – الأمم المتحدة – نيويورك – 2000– ص 7.